مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 2007

القرار ١٧٨٩ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٠٣، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بالتحليل الذي تناول التطورات على أرض الواقع خلال الأشهر الستة الماضية، الوارد في التقرير المقدم من الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/699) بشأن عملية الأمم المتحدة في قبرص، وفقا لولايته،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت، في ضوء الأوضاع السائدة في الجزيرة، على أن من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ يردد اعتقاد الأمين العام الراسخ بأن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، وأن السنة المقبلة تتيح فرصة مهمة لإحراز تقدم حاسم يجب أن تنتهزها كل الأطراف في البحث عن حل شامل، وإذ يلاحظ الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين في التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع القبرصي ولتقسيم الجزيرة،

وإذ يحيط علما بتقييم الأمين العام ومفاده أن الحالة الأمنية في الجزيرة وعلى طول الخط الأخضر لا تزال مستقرة عموما، ويرحب في هذا السياق بانخفاض العدد الإجمالي للحوادث التي تشمل الجانبين، ويحث كلا الجانبين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التوتر،

وإذ يشدد على أن الأنشطة في المنطقة العازلة، وبخاصة الاقتراحات المتعلقة بإقامة مشاريع تجارية واسعة النطاق، التي لا تتلاءم مع العودة إلى الأحوال العادية على النحو المبين

في ولاية القوة، ينبغي ألا تكون على حساب الاستقرار والأمن؛ **وإذ يكرر تأكيد** اعتقاد الأمين العام الراسخ بأن الوضع في المنطقة العازلة سيتحسن إذا قبل الجانبان مذكرة عام ١٩٨٩ التي تستخدمها الأمم المتحدة.

وإذ يرحب بالمبادئ والقرارات الواردة في اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، التي تشدد على أن تحقيق تسوية شاملة على أساس اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين وعلى أساس المساواة السياسية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمر مرغوب فيه وممكن على حد سواء، ولا ينبغي زيادة تأخيره،

وإذ يأسف للاستمرار في عدم تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى الآن، ويحث زعيمي الطائفتين على العمل من أجل الشروع في العملية دون تأخير بغية التحضير لإجراء مفاوضات كاملة تؤدي إلى تسوية شاملة ودائمة،

وإذ يرحب بالموافقة على السماح لصناديق الاتحاد الأوروبي بدعم أنشطة إزالة الألغام؛ ويحث على التعجيل بوضع الصيغة النهائية للبروتوكول بين الأطراف المعنية الذي ينظم أنشطة إزالة الألغام المتبقية بغية الانتهاء من إزالة الألغام في المنطقة العازلة.

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالمفقودين في ما تقوم به من أنشطة هامة وبمواصلة تلك الأنشطة؛ ويعرب عن أمله في أن تعزز هذه العملية المصالحة بين الطائفتين،

وإذ يرحب بتدابير بناء الثقة المقترحة التي قدمها كلا الجانبين، كوسيلة لتعزيز الثقة بين الطائفتين ويشجع على تنفيذها المبكر؛ ويشجع أيضا التقدم المحرز بشأن التدابير المتخذة من قبيل فتح مزيد من نقاط العبور، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، في شارع ليدرا، مع مراعاة الترتيبات التي سبق اتخاذها في نقاط العبور القائمة، ويؤكد من جديد أهمية استمرار عبور القبارصة للخط الأخضر،

وإذ يرحب بكافة الجهود الرامية إلى تشجيع الاتصالات واللقاءات بين الطائفتين، بما في ذلك في جملة أمور، الجهود التي تبذلها جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة، ويحث الجانبين على تعزيز مشاركة المجتمع المدني بفعالية وتشجيع التعاون بين الهيئات الاقتصادية والتجارية وتذليل كل العقبات التي تحول دون قيام هذه الاتصالات،

وإذ يوافق على أن وجود مجتمع مدني نشيط ومزدهر ضروري للعملية السياسية **وإذ يعرب عن قلقه** في هذا الصدد لأن الفرص المتاحة لإجراء مناقشة عامة بناءة بشأن مستقبل الجزيرة، داخل الطائفتين وفيما بينهما، بدأت تقل، وأن هذا الجو يعيق بوجه خاص

جهود دعم الأنشطة المشتركة بين الطائفتين التي تهدف إلى تحقيق النفع لجميع القبارصة، وتعزيز المصالحة وبناء الثقة بغية تيسير التوصل إلى تسوية شاملة،

وإذ يؤكد من جديد أهمية مواصلة الأمين العام استعراض عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن كثب مع الاستمرار في الوقت نفسه في مراعاة التطورات على أرض الواقع وآراء الطرفين، والرجوع إلى مجلس الأمن ليقدم إليه، حسب الاقتضاء، توصيات لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة ومستواها ومفهوم العمليات حالما يقتضي الأمر ذلك،

وإذ يرحب بالخطوات التي اتخذتها جمهورية قبرص لمعالجة الظروف المعيشية للعديد من الجنود التابعين للقوة،

وإذ يكرر ما أعرب عنه الأمين العام من امتنان لحكومة قبرص وحكومة اليونان على تقديمهما تبرعات لتمويل القوة، وطلبه إلى البلدان والمنظمات الأخرى تقديم المزيد من التبرعات،

وإذ يرحب بالجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتوعية الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية، ومكافحتها، في جميع عملياتها لحفظ السلام، ويُشجع تلك الجهود،

١ - **يرحب** بالتحليل الذي تناول التطورات على أرض الواقع خلال الأشهر الستة الماضية الوارد في التقرير المقدم من الأمين العام، وفقا لولايته،

٢ - **يؤكد من جديد** أن الوضع الراهن غير مقبول، وأن الوقت ليس في صالح التسوية، وأن المفاوضات من أجل إعادة توحيد الجزيرة ظلت في طريق مسدود لمدة طويلة للغاية؛

٣ - **يعرب** عن دعمه الكامل لعملية ٨ تموز/يوليه، ويلاحظ مع بالغ القلق عدم إحراز أي تقدم، **ويهيب** بالأطراف جميعها أن تشارك على الفور مشاركة بناءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، على النحو المبين في رسالة وكيل الأمين العام غمباري المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وأن توقف تبادل الاتهامات؛ **ويحث** جميع الأطراف على إبداء مرونة وإرادة سياسية خلال الأشهر المقبلة لتحقيق تقدم يمكن قياسه يتيح بدء مفاوضات كاملة؛

٤ - **يؤكد من جديد** جميع قراراته ذات الصلة بقبرص، ولا سيما القرار ١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والقرارات اللاحقة؛

٥ - **يعرب** عن دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ويقرر تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٦ - **يهيب** بالجانبين أن يواصلا مشاركتهما، على وجه الاستعجال ومع احترام ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في مشاورات مع القوة بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة، خاصة فيما يتعلق بمعبر شارع ليدرا، وبشأن مذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩، بهدف التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المسائل المعلقة؛

٧ - **يهيب** بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية أن يعيدا ستروفيليا إلى الوضع العسكري الذي كان سائدا فيها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها حاليا قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام بعدم التسامح نهائيا إزاء الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي وكفالة امتثال موظفيها التام لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وإبقاء مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة بما في ذلك توفير دورات تدريبية للتوعية قبل الانتشار، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات لكفالة المساءلة الكاملة في حالات إتيان الأفراد التابعين لها أي سلوك من هذا القبيل؛

١٠ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.